"الإصلاح الضريبي تشريعياً وإدارياً وماذا تم وخطط المستقبل؟"

الثلاثاء، 9 مايو 2017، 5:00 مساء - 7:00 مساء

مقر المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس الجلسة: د .عبلة عبد اللطيف-المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية
المتحدث: السيد /عمرو المنير-نائب وزير المالية للسياسات الضريبية
المعقبان: السيد /محمد البهي- رئيس لجنة الضرائب، اتحاد الصناعات المصرية
السيد /حاتم منتصر- الرئيس التنفيذي، مكتب حازم حسنKPMG

➢ المستجدات على الساحة الضريبية ومجهودات وزارة المالية فيما يخص الإصلاح الضريبي

- يلاحظ تحسن في أداء الحصيلة الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الحالي 17/2016، والذي من المتوقع ان يصل الى 13.6% وهو ما يمثل زيادة 1.1% عن العام المالي السابق 16/2015.
- تستهدف وزارة المالية زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة نسبة الحصيلة إلى الناتج المحلي بـ 1% سنوياً للوصول إلى ما يقارب 18.5% بحلول العام المالي 22/2021.
- الضرائب لها 4 محاور هي: **سياسة ضريبية، تشريع ضريبي، إدارة ضريبية ومجتمع ضريبي**
- وجود سياسة ضريبية مستقرة واضحة وشفافة وطويلة أو متوسطة الاجل هو هدف أساس. وتعمل الوزارة الآن على تبني سياسة ضريبية مستقرة لا تتغير حتى لو تغير القائمين على التنفيذ ولا تحتاج تعديلات متكررة خلال فترات قصيرة، ولذلك تعمل الوزارة حاليا على وضع التعديلات المطلوبة في القوانين الضريبية والتشريعات.

قانون الضريبة على القيمة المضافة

- خرجت اللائحة التنفيذية بشكل جيد وبردود أفعال إيجابية لأنها راعت الكثير من مطالبات المجتمع الضريبي
- **من الخطوات التي تم إنجازها** فيما يخص القانون: إنشاء وحدة إدارة المخاطر داخل مصلحة الضرائب وهي الإدارة المسؤولة عن تحديد الثغرات خلال التطبيق والتنفيذ وذلك بناء على استشارة من البنك الدولي، وقد ساهمت بشكل كبير في زيادة الحصيلة الضريبية، بالإضافة الى تطوير آلية لرد الضريبة خلال 45 يوما من تاريخ تقديم طلب الرد والتي كانت تصل إلى 3 أشهر.
- **أما الجاري العمل على إنجازه**، فهو إعداد أدلة إرشادية لكل أنواع الأنشطة. هناك إلي الآن 6 أدلة إرشادية لأنشطة محددة. حيث كانت إحدى مشكلات قانون ضريبة المبيعات أنه في فترات وجيزة كانت تصدر تعليمات تنفيذية من مصلحة الضرائب قد تكون متناقضة في بعض الأحيان، فهناك لجنة تشريعية في الوزارة مسؤولة عن مراجعة الأدلة الإرشادية بحيث تكون ملزمة وشاملة لكل أنواع الأنشطة. كما تعمل الوزارة على التوسع في تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا وهو الجزء الأصعب والذي سوف يحقق زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية، والفحص التجاري الإلكتروني الذي من المخطط أن يكون متوفرا في نهاية عام 2018.
- **من الدروس المستفادة من قانون القيمة المضافة**: فتح قنوات للاتصال بشفافية بين وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية وأصحاب المصالح (المجتمع الضريبي)، وتطوير قدرات العاملين بمصلحة الضرائب المصرية وخلق وعي داخلي وخارجي بقانون الضريبة على القيمة المضافة حيث إن هناك حملة إعلامية يتم العمل عليها الآن لتبدأ بعد شهر رمضان للتوعية بالقانون، بالإضافة الى أهمية وضع حد تسجيل للضريبة على القيمة المضافة وهو مرتبط بوجود نظام خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأخيرا لا بد من وجود فترة انتقالية تتيح للممولين تعديل أنظمتهم المحاسبية وتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة.

قانون إنهاء المنازعات الضريبية

- القانون كان من متطلبات المجتمع الضريبي؛ حيث إن حجم المنازعات الضريبية وصل إلى 160 ألف منازعة منها 80 ألف في اللجان الداخلية وحوالي 80 ألف في لجان الطعن والمحاكم. ولكن من الـ 80 ألف الأخيرة تم التعامل فقط مع 5700 طلب لإنهاء النزاع، تم إنهاء 1250 نزاع منها حتى تاريخه بحصيلة ضريبية تقدر قيمتها ب 1.7 مليار جنيه مصري.
- وفي محاولة لزيادة عدد الطلبات المقدمة لإنهاء المنازعات الضريبية بدأت الوزارة حملة دعائية بوسائل الإعلام للترويج للقانون، كما قامت بالسماح لبعض الجهات بالمشاركة في إنهاء النزاع من خلال انشاء لجان داخل تلك الجهات للتيسير على الممولين ومنها اتحاد الصناعات المصرية، الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية واتحاد البنوك المصرية. واخيرا قامت الوزارة بمراسلة عدد من الشركات متعددة الجنسيات وأصحاب النزاعات الكبيرة التي من الممكن أن تستفيد من القانون.

قانون الاستثمار

- هناك أكثر من وزارة تعمل على قانون الاستثمار حيث إنه ليس قانون لوزارة الاستثمار فقط بل هو قانون الدولة تشترك فيه الحكومة ومجلس النواب ولا أحد يدعي انه المسؤول عن قانون الاستثمار.
- القانون يتضمن إعفاءات وحوافز ضريبية لذلك تعمل عليه وزارة المالية كما يتضمن أمورا تتعلق بتخصيص الأراضي وتعمل عليها وزارة الإسكان والأجزاء التي تتعلق بالتجارة تختص بها وزارة التجارة.
- بالرغم من أن الدراسات أثبتت أن الإعفاء الضريبي ليس المحفز الأساسي للاستثمار، إلا أنه تم إدراج بعض المحفزات الضريبية في القانون.
- الحوافز الضريبية في القانون في صورة رد للتكلفة الاستثمارية للمستثمر بنسبة 30% تزيد إلى 50% طبقا لثلاث محاور رئيسية: أولا: **حجم الاستثمار**، بحيث تزيد الميزة او الحافز الضريبي بزيادة حجم الاستثمار ثانيا: **قدر الاعتماد على الموارد الذاتية** وثالثا: **المناطق الجغرافية**
- **المناطق الحرة الخاصة** لم تؤتِ ثمارها، فهي لا تخلق فرص عمل كافية حيث إن عدد الموظفين بها هو 82 ألف موظف من أصل 30 مليون عامل، كما أن حجم الاستيراد بها أكبر من حجم التصدير، لذلك لا يوجد مبرر لبقاء المناطق الحرة الخاصة. كما أن المشروع المقدم من الحكومة يقترح بقاء المناطق الحرة الخاصة الموجودة بالفعل فقط لأنها اكتسبت الشرعية والمركز القانوني لها ولكن لا يجب إنشاء مناطق حرة خاصة جديدة.
- تم تعديل الرسوم الخاصة بالمناطق الحرة الخاصة حيث كانت تدفع الشركات 1% من القيمة المضافة لها وهي قيمة هزيلة جدا وأصبحت النسبة 2% من الإيرادات في حالة الدخول داخل البلاد (الاستيراد) و1% في حالة التصدير.
- سوف تُراقب ميزانيات المناطق الحرة الخاصة من قبل وزارة المالية.
- انتهت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب من تعديلات قانون الاستثمار التي تعتبر جزرية ولكنها تحتاج لدراسة من قبل الوزارات، منها أن يتم تطبيق القانون بأثر رجعي 30 شهر.

رسم الدمغة على التصرف في الأوراق المالية

- الأرباح الرأسمالية على الأوراق المالية هي الأكثر عدالة وليس ضريبة الدمغة ولكن الآلية هي الأهم.
- تطبيق الضريبة على الأرباح الرأسمالية في الفترة السابقة لم يكن الأمثل وذلك لأن مصلحة الضرائب لم تكن جاهزة لتطبيق القانون، بالإضافة إلى أن المجتمع الضريبي لم يتفهم القانون بشكل مناسب.
- بعد ثلاث سنوات المفترض أن يتم العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية وإلغاء ضريبة الدمغة

ثلاثة أهداف للضريبة

- **هدف مالي:** الحصيلة الضريبية
- **هدف اقتصادي:** تشجيع الاستثمار

- **هدف اجتماعي:** تحقيق العدالة الاجتماعية؛ حيث إن هناك فرق بين المساواة والعدالة، وزيادة الإعفاء الضريبي لجميع الفئات مساوة وليس عدل. والعدالة هي إعطاء الأقل دخلا ميزة أكبر بحيث تتحقق العدالة في النهاية.

الضريبة التصاعدية

- أكد الدستور على وجود الضريبة التصاعدية.
- فكرة الضريبية التصاعدية موجودة حاليا بالفعل (وفقا للخمس شرائح الضريبية) إلا أنها لا تحقق العدالة الضريبية.
- وبالرغم من أن البعض ينادى بزيادة الإعفاء الضريبي إلا أن الإعفاء أيضا لا يحقق العدالة (لأنه يطبق على أجزاء من دخول الأغنياء).
- وبالتالي جاء اقتراح وزارة المالية لما يعرف بـ (Tax Credit). والمقترح المقدم هو زيادة الشريحة المعفاة من 6500 إلى 7200 بالإضافة إلى حافز الرد المالي بنسب مختلفة وفقا للشريحة، وهو الأمر الذي يحقق تصاعدية الضريبة بشكل حقيقي ويضمن وصول الميزة الضريبية لمستحقيها (سوف يعرض قريبا على مجلس الوزراء).

قانون الإجراءات الضريبية الموحد

- قانون يعمل على توحيد الإجراءات الضريبية للممولين لكافة أنواع الضرائب (قانون تعمل عليه الوزارة ليعرض على مجلس الوزراء قبل نهاية السنة المالية).

القانون الجمركي الجديد

- الجمارك لا تتعلق فقط بوزارة المالية ولكن بسبع جهات أخرى: وزارة التجارة لأنها تراقب على الاستيراد، ووزارة الطيران لأنها تستخدم المطارات في دخول البضائع، ووزارة النقل لأنها المسؤولة عن الموانئ، ووزارة الداخلية بسبب الجانب الأمني، بالإضافة إلى وزارة الدفاع والأمن القومي.
- القانون عموما يهدف إلى تطوير العمل بالإدارة الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية ومكافحة التهريب وتحقيق التكامل بين الجمارك والجهات الإيرادية الأخرى.

الضرائب الدولية

- انضمت مصر (وهي الدولة العربية الوحيدة) إلى الفريق التوجيهي المختص بمتابعة الإطار الشامل لتطبيق الخطط التنفيذية لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (Base Erosion & Profit Shifting – BEPS)، كما انضمت إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة التابع لمنظمة OECD.

محاور الإصلاح والتطوير لضبط الإدارة الضريبية

- **التشريعات الضريبية**
- **إجراءات العمل الضريبي**: تعمل الوزارة على هيكلة قطاعات وإدارات المصلحة
- **تكنولوجيا المعلومات**: تطوير الفحص بحيث يتم بشكل آلي بالإضافة إلى تقديم الإقرارات بشكل إلكتروني على الأقل بالنسبة لكبار الممولين في المرحلة الحالية
- **الموارد البشرية:** الانتقال من شئون الأفراد إلى إدارة الموارد البشرية وتعديل منظومة الإثابة والمزايا الأخرى بحيث لا يكون التقييم والحافز قائم على الحصيلة فقط ولكن قائم على أداء مأمور الضرائب بالإضافة الي أهمية وضع نظام تعيينات في مصلحة الضرائب ومراعاه التركيبة العمرية لمأمورين الضرائب.
- **التوعية والتواصل**
- **تطوير بيئة العمل**

➢ التعقيبات واسئلة الحضور

- الاقتصاد غير الرسمي كبير ولا يوجد عدالة ضريبية نتيجة التسرب من النظام الضريبي الحالي ولا يوجد ضوابط لحصر المتسربين من الضرائب.
- الانخراط في القطاع غير الرسمي قد يكون مكلف أكثر من دفع الضريبة للدولة لأن المتهرب يُبتز من جهات عديدة تفرض عليه دفع أموال بأساليب غير رسمية وهو أمر لابد أن يعالج فورا ودفع الضريبة هو حق للدولة.
- الاقتصاد غير الرسمي يتواجد في صورة:
  - المشروعات الصغيرة التي ليس لديها نظم محاسبة ولا تقدم إقرارا ضريبيا وهي شركات تحتاج المساعدة ونوع من التوعية
  - مشروعات أخرى ناجحة وتحقق مبيعات كبيرة ولكن متهربة من الضرائب والتي من الضرورة البحث عنها وتقفي أثرها
  - أصحاب المهن الحرة التي لا تقدم فواتير وتتسرب من النظام الضريبي
- يتم محاسبة الملتزمين بقسوة والقوانين الجديدة دائما ما تستهدف الملتزم
- من المهم احترام الممول. واحدة من أهم الخطوات المتخذة في عام 2005 كانت حملة الدعاية الرامية إلى تبادل الثقة بين الممول والمأمور.
- ينقصنا جهاز يحمي دافعي الضرائب وينظر في حقوقهم.
- حدثت تغيرات كثيرة في القوانين المرتبطة بالضرائب في فترة تعتبر وجيزة، ولكن هناك إعاقة دائمة بين القانون والتطبيق ودائما ما نضع خطط دون القدرة على تطبيقها.
- كما تكمن المشكلة أيضا في عدم التزام الحكومة بوضع إطار زمني للإصلاحات المقترحة والتأخر في اتخاذ القرار وعدم إدراك قيمة الوقت.
- من الضروري توضيح موقف المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأنه تم إدماجها في قانون الاستثمار، في حين أننا في حاجة إلى طرح موقفها الضريبي بصورة منفصلة وأكثر وضوحا.

وعد المركز المصري للدراسات الاقتصادية بتبني موضوع الاقتصاد غير الرسمي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل تفصيلي في مجموعة من الورش بعد شهر رمضان.